

١٣ / ١١ / ٢٠١٤

**س ١ - فرق " فاينر " بين الأثر الإنشائي أو أثر خلق التجارء. والأثر التحويلي للاتحاد الجمركي، اشرح ذلك بإيجاز.**

إن أثر خلق التجارة هو الأثر الناتج عن إزالة القيود على التجارة البينية بين بلدان الاتحاد، ويساعد ذلك المنتجين الوطنيين في الدول الأعضاء على تصريف منتجاتهم داخل المنطقة التكاملية، وعلى انتقال عناصر الإنتاج بين بلدان الاتحاد بيسر وسهولة ودون تعقيد، وهذا عند ذاته يعد أثراً إيجابياً على الإنتاج وعلى زيادة الرفاهية الاقتصادية، فمن الواضح هنا أن أثر خلق التجارة سيؤدي إلى انتقال الإنتاج من مصادر إنتاجية عالية التكلفة إلى أقل كفاءة، أي مصادر إنتاجية منخفضة التكلفة أي أكثر كفاءة، وبالتالي سيزداد الإنتاج لأن المستهلكين أصبحوا أوسع نتيجة إزالة القيود الجمركية وستزداد التدفقات السلعية داخل بلدان الاتحاد، وكل ما تقدم يفيد بأن أثر خلق التجارة هو مفيد، إذ من المفترض أنه سيكون إيجابياً بالفعل، وبعد خطوة مهمة في إرساء حرية التجارة الدولية.

أما أثر تحويل التجارة فهو الأثر الناتج عن ازدياد الحماية الممنوحة للمنتجين المحليين من خلال السماح الجمركي وتوجيه التشريفة الجمركية تجاه العالم الخارجي، إن ما يحصل في هذه الحالة هو قيام بعض دول الاتحاد الجمركي بزيادة إنتاج بعض السلع التي كان يتم استيرادها قبل قيام الاتحاد من دول أصبحت الآن خارج نطاق منطقة الاتحاد، وهذه المنتجات تتميز بأنها ذات تكلفة أعلى عند إنتاجها داخل دول الاتحاد مسبقاً في الدول غير الأعضاء فيه، وهذا يعني أن قيام الاتحاد الجمركي أدى إلى التحويل في الإنتاج من مصادر إنتاجية منخفضة التكلفة إلى مرتفعة التكلفة إلى مصادر إنتاجية أكثر تكلفة أي أقل كفاءة، فالإتحاد هنا ومن خلال مفهوم تحويل التجارة بعد صراحة فقد أدى دوراً سلبياً واحتمل سلب إنتاج أو استيراد السلع من داخل بلدان الاتحاد، تكلفتها الإنتاجية أعلى مما كانت عليه قبل إنشاء الاتحاد، وهذا ما يورد بعض الاقتصاديين في مسنون الكفاءة الإنتاجية داخل منطقة الاتحاد، وبالتالي من المفترض أن ذلك سيؤدي إلى نقصان الرفاهية الاقتصادية.

**س ٢ - عدد الخصائص والسمات المشتركة للمنظمات الحكومية من عالمية وإقليمية.**

إن عضوية المنظمات الدولية العالمية والإقليمية تقوم على مبدأ المشاركة الاختيارية، أي أن الدول تقبل بالانضمام إلى هذه العنصرية من معرفت لها، الدول أن المنظمة الدولية تتلهم وتتسجم مع حاجتها، وأحياناً لا تشكل عنها على مصالحها وأوضاعها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، بالإضافة إلى أن حتى الانسحاب من تلك المنظمات مكفول.

إن الصلاحيات التي تمنح لأجهزة هذه المنظمات عادة ما تكون في إطار الحدود التي تسمح به الدول الأعضاء، وهذا الإطار التي تسمح به الدول قد تمنح لتشمل صلاحيات فوق القومية.

في أية منظمة دولية حكومية لا بد من توافر هيكل مؤسسي ملائم، أي لا بد من وجود بناء تنظيمي يتلهم مع الغايات والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها تلك المنظمة.

تتم العمل بين الدول داخل المنظمات الدولية الحكومية على أساس التوزيع المتوازن والعدول لحقوق الدول الأعضاء وواجباتهم، ويتم عادة تحديد ذلك في ميثاق المنظمة، وبعد عدم وجود التوزيع المتوازن والعدول لحقوق الدول الأعضاء وواجباتهم، حتماً في عمل تلك المنظمة الدولية. لا بد من تواجد إطار إداري واضح ومحدد يدير ويضبط العلاقات بين الدول الأعضاء المنظمة المنظمة في مختلف أعضائها وإسهاماتها وأنشطة المنظمات الدولية، بما في ذلك إجراءات التصويت على مشاريع القرارات، أو توقيع القرارات أو كونه تعميماً، أو تعليق العزم به أو إهانتها.

**س ٣ - تصنف المنظمات الدولية الحكومية حسب ما تتمتع به من صلاحيات وحسب طبيعة الاختصاص، ناقش ذلك.**

تصنف المنظمات الدولية الحكومية حسب ما تتمتع به من صلاحيات حسب تقسيم إلى نوعين: الأول منها محدود الصلاحيات إذ يمكن للدول الأعضاء إصدار القرارات أو الاتفاقيات فقط دون أن تتجاوز ذلك، بينما النوع الثاني يتمتع بصلاحيات غير محدودة لقراراته الغايات التي تم

من أجلها إحداهن المنظمة مثل الصلاحيات الممنوحة لمجلس الأمن الدولي لإصدار القرارات المتعلقة بحماية السلم والأمن الدوليين تحت اليد السابع من ميثاق الأمم المتحدة. أما تصنيف المنظمات الدولية الحكومية حسب طبيعة الاختصاص الذي يمارس من قبل نائز المنظمات، يمكن تقسيمها إلى نوعين أيضاً: الأول هي المنظمات الدولية العامة وهي المنظمات التي لا يقتصر نشاطها على ميدان أو موضوع معين، بل تتسع نطاق اختصاصها ليشمل جميع المجالات التي تتعاهاها الدول في علاقتها مع بعضها البعض، في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية وغيرها، وأسطع مثال عليها منظمة الأمم المتحدة، والنوع الثاني هو المنظمات الدولية المتخصصة وهي المنظمات التي يكون نشاطها منحصراً على تحقيق أحد معين من التعاون المشترك بين الدول الأعضاء في المنظمة في مجال معين لا يتعداه إلى غيره من المجالات، مثل منظمة التجارة العالمية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير وصندوق النقد الدولي ومنظمة العمل الدولي وغيرها.

#### س ٤ - اشرح بإيجاز مفهوم المنظمة الاقتصادية الدولية.

المفهوم الاقتصادية الدولية هي هيئة تتفق إرادة بمسوعة من الدول على إنشائها ككيان مستقل، لرعاية مصالح مشتركة دائمة بينها، ولتعمل على تحقيق بمسوعة من الغايات والأهداف ذات الطابع الاقتصادي، وتمتع تلك الدول هذه الهيئة من أجل تحقيق تلك الأهداف الاقتصادية بعض السلطات والصلاحيات والاختصاصات التي يتم تنفيذها بدقة في الميثاق التي أنشأت المنظمة بموجبه.

للمنظمة الاقتصادية الدولية هي وحدة قانونية تنشأها الدول لتحقيق غاية اقتصادية معينة، وتكون لها إرادة مستقلة يتم التعبير عنها عبر أجهزة خاصة ودائمة، وفي جوهرها تطبق عليها ما يطبق على أية منظمة دولية، فهي تحتوي على العناصر الأساسية اللازم توفرها لقيام المنظمة الدولية، فهي ذات طابع دولي تضم دولاً كاملة السيادة والاستقلال، وكل دولة يمثلها ممثلون مختارون من قبل حكومات الدول الأعضاء في المنظمة. وهي تقوم على أساس إرادات الدول، فالعضوية تنشأ برضا الدول واختيارها، وباتفاق إرادات تلك الدول حول تحديد الغايات والأهداف والمبادئ وأساليب عمل المنظمة، التي يظهر من خلال الميثاق التي تم موجبه إحداهن المنظمة. كما يجب نواظر الوضع القائم المستمر للمنظمة (الاستمرارية)، أي مزودة بأجهزة لها صفة الدوام، ولكن لا يعني ذلك أن كل أجهزة أو فروع المنظمة تعمل بشكل دائم، وإنما أن تمارس المنظمة ككيان قانوني متكامل اختصاصاتها بصفة مستمرة، بالإضافة إلى أن للمنظمة الاقتصادية الدولية شخصية قانونية خاصة بها تتحدد من خلال الميثاق. فهي تتمتع بالإرادة الذاتية، والنظام القانوني الدولي في تعادله مع المنظمات الاقتصادية الدولية لا يعترف إلا بإرادة المنظمة، فهي لا يعرف إرادات الدول المكونة لها، ولا يرتب أي أثر قانوني إلا على ما يصدر عنها، وتعبيراً عن إرادتها الذاتية المستقلة عن إرادات الدول الأعضاء، حيث يعد هذا العنصر ركناً أساسياً في وجود المنظمة ومن أهم عناصرها. والمنظمة الاقتصادية الدولية مثاها مثل أي منظمة دولية تستند في تأسيسها إلى وثيقة مكتوبة منشئة هذه المنظمة الدولية، ويعد الميثاق أمراً مهماً لأنه يتضمن تحديد اختصاصات المنظمة واختصاصاتها وسلطاتها، ويعطى المنظمة الشخصية القانونية الدولية. وأخيراً إن إنشاء كل منظمة اقتصادية دولية لا بد أن يندرج إلى المصلحة الاقتصادية المشتركة للدول الأعضاء، ويظهر ذلك من خلال تحديد مسوعة من الأهداف تسعى المنظمة لتحقيقها بما يساهم مع تلك المصلحة الاقتصادية المشتركة.

#### س ٥ - من المتوقع أن يتروك نظام التجارة الدولية الجديد على التنمية في البلدان النامية آثاراً محتملة سلبية، عدد بإيجاز تلك الآثار.

- ١ - ارتفاع أسعار المنتجات الزراعية وبموجبها المواد الغذائية
- ٢ - تأخر (وحدوداً) المزايا الخاصة التي كانت تصدرها الدول النامية عمومها، وصادرات الدول الأقل نمواً بوجه عام
- ٣ - ارتفاع تكلفة برامج التنمية في بلدان العالم الثالث.
- ٤ - الأثر السلبي في المناطق الاقتصادية النائية، في الإنتاج والتوظيف
- ٥ - زيادة ارتفاع الميزان في مستوى والمواسم والمنتجات القوية والمخامسة والمعوماتية للنظام الجديد للتجارة العالمية إلى حسارة بعض الدول النامية - إن لم يكن معظمها

٦٠ - تقضي بدرجة التبادل التنموية على التصميم ورسم سياساتها التنموية بما يتفق وظروفها الواقعية وأهدافها الوطنية ( وهذه نقطة هامة جدا ).

٧ - من المرجح أن تزداد الضغوط على الدول التنموية للسير في طريق الليبرالية الاقتصادية الجديدة.

٨ - عدم إخراج موضوع العمالة في اتفاق العات الأخير والذي أدى إلى صعوبة حصول الأيدي العاملة من أبناء الدول التنموية على فرص عمل مناسبة في الدول المتقدمة الصناعية.

٩ - تفضيل الرسوم الجمركية وهذا سيؤدي إلى نقص حصيلة الموازنة العامة في الدول التنموية من رسوم الاستيراد.

١٠ - تعد المواصفات القياسية ( إيزو ٩٠٠٠ ) لتسليح المختلفة عائقا حائما يمكن للدول المتقدمة أن تستغمده عند التزوم.

س٦ - فيما يتعلق بالاتحاد الأوروبي، رتب الأحداث التاريخية التالية مبتدئا بالأسبق تاريخيا: مرحلة التوسع باتجاه الجنوب (اسبانيا والبرتغال)، معاهدة روما، مرحلة التوسع نحو الشمال (المملكة المتحدة والجمهورية الإيرلندية، ومملكة الدانمارك). معاهد باريس، معاهدة ماستريخت، معاهدة بروكال. عدد دول الاتحاد الأوروبي (٢٧) دولة، مؤسسة النقد الأوروبية، انتخاب أعضاء البرلمان الأوروبي للمرة الأولى، الجماعة الأوروبية للفحم والصلب.

(معاهد باريس، الجماعة الأوروبية للفحم والصلب)، معاهدة روما، معاهدة بروكال، مرحلة التوسع نحو الشمال (المملكة المتحدة والجمهورية الإيرلندية، ومملكة الدانمارك)، انتخاب أعضاء البرلمان الأوروبي للمرة الأولى، مرحلة التوسع باتجاه الجنوب (اسبانيا والبرتغال)، معاهدة ماستريخت، مؤسسة النقد الأوروبية، عدد دول الاتحاد الأوروبي (٢٧) دولة.

س٧ - ما هو الفرق بين التكامل الاقتصادي والتعاون الاقتصادي، مع الأمثلة ويايجاز.

فكرة "التكامل الاقتصادي" ترتبط بتحقيق تعبيرات في هيكلية في الاقتصاد الوطني لبلدان الأطراف في عملية التكامل ويحجم عنها آثار انفعال اقتصادات البلدان الأطراف، هذه التعبيرات والآثار تكون في العادة على درجة من التعقيد ومن الشمول ومن بعد المدى في العلاقات الاقتصادية والسياسية بين هذه البلدان. أما التعاون الاقتصادي فلا يرتبط، لا من ناحية ما يستهدفه، ولا من ناحية ما يترتب عليه من الآثار، بتحقيق تعبيرات لها الطابع الهيكلي نفسه ولا الدرجة نفسها من العمق والشمول والتعقيد وبعد المدى في العلاقات بين الدول الأطراف السبب في تكاملها التكامل. فعلى سبيل المثال، هنالك فرق كبير بين ما يترتب من آثار عندما تزال جميع القيود والحوجز على انتقال السلع والخدمات الإنتاج بين بلدان، ويتوصلان إلى تسويق السياسة الاقتصادية والاجتماعية بينهما أو توحيدها، وإلى تحقيق التنمية الاقتصادية فيهما على أساس تخطيط مشترك، وبين الآثار الناجمة عن الحائز الأخرى التي يتفق فيها بلدان - أو مجموعة بلدان - على تفضيل الرسوم الجمركية فقط على التجارة بينهما، أو التي يفتقران فيها على نيسر نسوية المعاملات التجارية بينهما وسهولتها فقط، أو اتفاقية لتيسير الإجراءات التي تطبق على انتقال مواطني بلد للعمل في بلد آخر وإرعايتهم وحمايتهم. فالحالة الأولى هي حالة تكامل اقتصادي يحجم عنها آثار أعمق وبعد المدى على الهيكلة الاقتصادية في كل من البلدين. أما الحالة الثانية فهي حالة تعاون اقتصادي حيث لم تحدث أية تعبيرات في هيكلة اقتصاداتها، مع أنها يسرت وسهلت بعض العلاقات الاقتصادية بين البلدين الأطراف. من الأمثلة حول التكامل الاقتصادي، السوق الأوروبية المشتركة ( المراحل الأولى من الاتحاد الأوروبي )، التي نشأت بين مجموعة من دول أوروبا الغربية بداية وتطورت لتصل في النهاية إلى الاتحاد الأوروبي، وينتسب في التحريم نفسه على " الآسيان " وغيرها من التكتلات الاقتصادية الناجمة على المساحة الدولية.

أما أمثلة التعاون الاقتصادي نجدتها في: الاتفاقيات الدولية (الثنائية أو الجماعية) التي تتعلق بتنظيم السياسات التجارية، مثل الاتفاقية العامة للتجارة والحدود (حالت) التي تدرج الدول الأعضاء من حيث المبدأ بعدم فرض القيود الكمية على التبادلات والتصدير، و مثل التعاون القائم بين الدول الأعضاء في صندوق النقد الدولي طبقا للاتفاقيات التي تفرضها عليهم اتفاقية إنشاءه في مجال أسعار الصرف وسياساته.

س٨ - عدد المبادئ التي قامت عليها رابطة الآسيان.

قامت رابطة " الآسيان " على أربعة مبادئ هي:

حل المنازعات حلالاً سلمياً وعدم اللجوء إلى استخدام القوة بين دول الرابطة.

احترام استقلال كل دولة عضو وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لأية دولة.

توفير الأمن الإقليمي للرابطة والذي يقوم على أساس ضرورة التعاون العسكري لحماية أية دولة تتعرض لتهديد خارجي.

عدم الاستعانة بقوات عسكرية خارجية في حالة حدوث -مرامات في المنطقة.

## س ٩ - هناك كثير من الأسباب يمكن أن تعيق قيام ونجاح التكامل، يمكن استنتاجها من تجارب البلدان المتخلفة، اشرح بإيجاز معوقات التكامل الاقتصادي.

- أول هذه الأسباب هو الاقتصادي، فتلك البلدان معدلات النمو الاقتصادي فيها ضعيفة وفي أغلبها تقلت من الصفر، ومواريل مدفوعاتها تعاني من اختلالات مزمنة ومناهورة باستمرار، والقطاعات الصناعية منخفضة الأداء، والإنتاجية ذات مستوى منخفض، ومعظمها يعاني من ارتفاع المديونية الخارجية، والبنية التحتية الأساسية غير متوافرة وفي حال توافرها فهي ضعيفة، وعدم استقرار سياسات الإصلاح الاقتصادي، واتخاذ سياسات اقتصادية خاطئة مثل سياسة إحلال الإيرادات التي اتبعتها هذه الدول، والذي أثبت فشلها وعدم واقعيتها، وضعف معدلات الخصبة البشرية، فمعظم هذه البلدان يعاني من تدهور مستوى التعليم والأوضاع الصحية المناسبين و تدهور مستوى الإنتاجية، وضعف الإدارة، وغياب رؤوس الأموال وموارد النقد الأجنبي، بالإضافة إلى أعباء خدمة الديون، وعدم وجود سياسة محددة لتوزيع المنافع داخل الشركات، وانخفاض الطلب على المواد الأولية وعدم استقرار الظروف الاقتصادية العالمية وانعكاس أثرها على الدول النامية، بالإضافة إلى الاعتماد على الصادرات من المواد الأولية، أي على عدد محدود من المواد الخام لتصدير، إضافة إلى عدم القدرة على التسويع في الصادرات، حيث أن معظم هذه الدول تعتمد على سلعة واحدة للتصدير، وبشكل عام تتحيط تلك البلدان في الخلفيات المترفة للفقر.

أما ثاني هذه الأسباب هو سياسي، إذ ما تزال الإدارة السياسية غالبية في تلك البلدان، فالتكتلات الاقتصادية تسمح إلى إرادة سياسية، لتسوغ أن مصلحتها تكس في التكامل مع الدول الأخرى، لأن العالم يشهد عصر تزايد دور التكتلات الاقتصادية وفعاليتها على الساحة العالمية، ويبين الواقع أنه لا توجد الرغبة لدى معظم حكام الدول النامية في التحرك الجدي نحو تحقيق التكامل القوي الذي يحاد مصلحتها. فصناع القرار في البلدان النامية ما زالوا غير مقتنعين بذلك، بحجة أن التكامل في حال حدوثه ينال من سيادة دولهم بشكل أو بآخر.

ثالث هذه الأسباب هو سبب تاريخي مرده إلى تبعية البلدان النامية إلى دول المركز الصناعية المتطورة، فالسياسات التي تعاني منه البلدان المتخلفة لم يأت من فراغ، وإنما من سلوك وتصرفات الإرث الاستعماري التاريخي الذي أوجس تلك البلدان إلى ما هي عليه.

- رابع هذه الأسباب، يتعلق بالعقبات المترتبة بالإصلاح الاقتصادي في هذه الدول، إذ إن معظم الدول النامية يقوم تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي بواسطة مسؤولي الفساد والبنك الدوليون، وعلى الرغم من أن التطبيق الفعال لسياسات الإصلاح الاقتصادي من شأنه أن يدعم جهود التكامل الإقليمي بين هذه الدول، وبالرغم من أن تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي قد يؤدي إلى التغلب على المشاكل التي تواجه هذه الدول، ينذر الواقع إلى أن بعض هذه السياسات قد تقف عقبة أمام تحقيق التكامل الاقتصادي، فسياسات الإصلاح الاقتصادي التي يساهمها المستدمق لا تعطي اهتماماً لتحقيق التكامل الاقتصادي، حيث أن سياسات الإصلاح الاقتصادي تركز على الاقتصاد الوطني ولا تعبر اهتماماً لتحقيق الاندماج في الاقتصاديات الإقليمية المختلفة.

وأخيراً هناك سبب يرجع إلى ضعف المؤسسات التكاملية وكبريائها من صلاحيات، وبالتالي عدم القدرة على اتخاذ القرارات الفعالة التي

تساعد على إنجاز التحولات التكاملية.

## س ١٠ - أعاد الدكتور " محمد لبيب شقير " فشل تجارب التكامل الاقتصادي بين البلدان المتخلفة، إلى

عدد من الظروف الموضوعية، اشرحه بإيجاز.

استمرار تبعية اقتصاديات البلدان المتخلفة لاقتصاديات الدول الصناعية المتطورة، فالعقبة عمقت التبعية، ووجهات التفرقة بين

المستوعبين المتعددة والمتطورة، فالاندماج في الاقتصاد الدولي مفروض على الدول المتخلفة رغماً عنها ولا حيل لها في ذلك في الوقت الراهن،

وإنكم الاختلاف والفروقات بينهما في الأساس في القدرات والإمكانيات، وتعبئة إحداهما للأخرى الناجم عن التقسيم الدولي للعمل، إردادات حدة التربة أكثر فأكثر.

- الشركات متعددة الجنسية تعمل على تشجيع عملية التكامل الاقتصادي بين البلدان المختلفة، وذلك في إطار إستراتيجية عامة للشركات متعددة الجنسية التي تعمل على تسيير عملية التنمية وتوجيهها في هذه البلدان بما يحقق مصالح هذه الشركات التي لا تكون بالضرورة متطابقة مع مصالح البلدان المأوية نفسها، فالشركات متعددة الجنسية غالبيتها بالدرجة الأولى إيجاد أسواق واسعة أمام منتجاتها، لذلك إن تعاون البلدان المختلفة مع الشركات متعددة الجنسية - وعلى الأغلب بالرغبة الاستثمار - يؤدي إلى ضراخ الجهود التكنولوجية والابتعاد عن عملية التنسية الحقيقية في البلدان المختلفة، وإلى المزيد من أرباح الشركات متعددة الجنسية على حساب البلدان المختلفة، وبالتالي إلى استنساخ تنسبة اقتصاديات تلك البلدان المختلفة للسوق الرأسمالي العالمي، وأخيراً فشل تجارب التكامل الاقتصادي بين البلدان المختلفة.

تسيير البلدان المختلفة - على الأغلب - باختلاف نظمها الاقتصادية، لذلك عندما تقوم تلك الدول بمحاولات تكاملية فيما بينها نكسر العوائق والمشاكلات والصعوبات التي لا يوجد - عادة - في التكاملات الإقليمية التي تقوم بين دول ذات أنظمة اقتصادية متجانسة، وهذه العوائق نكسر عن التباين والاختلاف في الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية العامة لتلك البلدان.

- إن بناء عملية التكامل الاقتصادي بين البلدان المختلفة على أساس إزالة العوائق والقيود على انتقال المنتجات وعناصر الإنتاج - فقط، فسبدي ذلك إلى حلال وإصحح، حيث مستحصل البلدان الأكثر نمواً داخل التكامل على قدر كبير من منافع ومكاسب التكامل، بينما لا تحصل البلدان الأقل نمواً إلا على منافع ومكاسب محدودة. ويعود ذلك إلى أن الصناعات الجديدة سوف تميل إلى التوطن في المناطق الأكثر نمواً أو التي تكون، بسبب سبق نموها، أكثر إغراء من ناحية التكاليف.

## س ١١ - اشرح مشكلة " إعادة التصدير " التي تحصل في منطقة التجارة الحرة.

الإشكالية منادها أنه عندما تضع كل دولة من الدول الأعضاء في منطقة التجارة الحرة تعريفاتها الجمركية الخاصة بها، دون التنسيق مع دول المنطقة، قد تجد الدول غير الأعضاء أنه من المربح تصدير منتجاتها للدولة العضو التي تحتفظ بمستويات منخفضة من الرسوم الجمركية الخارجية، والذي يحصل بموجب ذلك أن تلك الدولة التي هي خارج التكتل، تقوم من خلال الدولة العضو، بإعادة تصدير منتجاتها إلى بقية الدول الأخرى الأعضاء في المنطقة التي تحتفظ برسوم خارجية مرتفعة نسبياً، فالمشكلة الرئيسية التي تواجه منطقة التجارة الحرة عادة هي مشكلة إعادة التصدير، وما يترتب عنها من احتمالات الترافف التجارة عن طريقها التهربية داخل نطاق المنطقة، وعلى الأخص إذا كان يوجد اختلاف وإصحح في الرسوم الجمركية الخارجية للدول الأعضاء في المنطقة، إذ غالباً ما يتجم عن عدم توحيد الرسوم الجمركية الخارجية للدول الأعضاء في المنطقة فيما بينها إلى زيادة عمليات إعادة التصدير، حيث تحصل إمكانية دخول بعض المنتجات الأجنبية المنشأ إلى داخل نطاق المنطقة، وعلى الأخص إلى داخل الدول الأعضاء ذات الرسوم الجمركية المرتفعة تجاه الخارج، وذلك قرباً من دفع الرسوم الجمركية المرتفعة. لذلك نجد حدوث الكثير من المشاكل والقيود بين الدول الأعضاء في المنطقة والتي تتعلق بشهادة المنشأ، إذ بدون الاتفاق على " قواعد المنشأ بين الدول الأعضاء في منطقة التجارة الحرة، سننضم المشاكل ولا يمكن مع استخدام الدول غير الأعضاء لاستراتيجية التحول.

## س ١٢ - كون جدولاً وانسب فيه المنظمات والتكتلات التالية إلى القارات التي تواجد فيها.

نافت (أمريكا الشمالية)، ميركوسور (أمريكا اللاتينية)، الإيكاس (أفريقيا)، الإيوا (أفريقيا)، السيبانك (أفريقيا)، ساداد نباد (أفريقيا)، سادانك (أفريقيا)، الكوميسا (أفريقيا)، الإيكو (آسيا)، أجماع س من (أفريقيا).